



## اجتماع الجمعية العامة العادية

### محضر الاجتماع الخامس والعشرين للجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2020

عقدت الجمعية العامة العادية لشركة البحرين للتسهيلات التجارية إجتماعها في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 31 مارس 2020 في مركز موظفي بتلكو، مجمع بتلكو الرئيسي- الهمة - مملكة البحرين، وبحضور عدد من المساهمين يمثلون أصالة ووكالة 177,579,493 مليون سهم وبما تعادل نسبته 86.97 % من رأس المال وبذلك يكون النصاب قانونياً كما نصت على ذلك المادة (201) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.

ولقد انعقد الاجتماع بالحضور الشخصي للمساهمين وومثليهم، ورئيس مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، والمراقب المالي، والمدقق الخارجي للشركة، وسكرتير مجلس الإدارة، وممثلين عن مسجلي الأسهم. إلى جانب ذلك، حضر بعض أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، وعدد من أعضاء الإدارة العليا للشركة، وعدد من المترشحين لعضوية مجلس الإدارة سواء عن طريق الحضور الشخصي، أو عن طريق الحضور الافتراضي. كما حضر مندوبون يمثلون الجهات الرسمية عن طريق الحضور الافتراضي عبر برنامج ويبكس Webex للتواصل الإلكتروني، نظرا للظروف الراهنة والمعنية بالحد من التجمعات والتشجيع على التباعد الاجتماعي في إطار الجهود المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا، وإذعانا للقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة في مملكة البحرين.

#### ممثلو الجهات الرسمية، وهم:

1. ندى النوادي عن إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة.
2. محمد فخرو وفاطمة الجار عن إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة بمصرف البحرين المركزي.
3. حصة المناعي عن إدارة مراقبة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي.
4. شيخة الزياني عن إدارة الإدراج والإفصاح ببورصة البحرين.

#### ممثل مدققى الحسابات الخارجيين عن السادة كي بي إم جى:

1. جعفر القبيطي.

#### ممثلو مسجل الأسهم عن السادة شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب. (مقفلة):

1. هبة مبارك، وهدي الطربوش، وعلياء حبيب، وسارة بوجيري.

في بداية الاجتماع رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بجميع الحاضرين من المساهمين وممثليهم، ومندوبي الجهات الرسمية، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وشكرهم على حضورهم للاجتماع. بعد ذلك، استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في مناقشة أية موضوعات أخرى تحت المادة الأخيرة من جدول الاجتماع وهي " ما يستجد من أعمال"، إلا أنهم لم يعبروا عن رغبتهم في إضافة أية موضوعات أخرى للمناقشة.

وقبل افتتاح السيد الرئيس للاجتماع لمناقشة جدول الأعمال المعين عنه مسبقاً، طلب السيد علي طريف الإذن بمداخلة قصيرة، حيث شكر السيد الرئيس على الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة، ومن ثم رحب بجميع الحاضرين عن طريق الحضور الشخصي والافتراضي، وتوجه بالشكر للمساهمين والعملاء على دعمهم الثابت للشركة، وكذلك لفريق العمل بالشركة من مجلس إدارة، وإدارة تنفيذية، وموظفين، مقدراً أدائهم العالي.

كما لم يفته تهنئة السيد الرئيس بالنتائج المالية الجيدة التي تحققت وإطلاق علامتين تجاريتين جديدتين، وهما سيارات "هافال" و "جريت وول"، ومحافظة العلامة لسيارات هوندا على مرتبتها الرابعة في سوق مبيعات السيارات، والعلامة التجارية لسيارات جي أي سي موتور على تحقيقها المركز السابع الأكبر علامات تجارية في البحرين. وبعد ذلك، بدأ السيد الرئيس في مناقشة جدول الأعمال:

#### أولاً: قراءة محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد في 2019/03/26 والمصادقة عليه. تطرق السيد علي طريف

إلى الملاحظات التي ذكرها في جلسة العام الماضي والتي قدمها كتابياً إلى السيد الرئيس، وقد وعد السيد الرئيس بالرد عليها تفصيلاً، وإلحاق الأسئلة والأجوبة في ملحق مع محضر هذه الجلسة. كما كانت هناك مداخلة من السيد أحمد فخرو وطلب أن يذكر اسمه في المحضر بخصوص اقتراحه الخاص برؤية الشركة في التقرير السنوي. بعد ذلك استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في قراءة محضر الاجتماع الرابع والعشرين للجمعية العامة والمنعقد بتاريخ 26 مارس 2019، حيث اكتفوا بنسخة المحضر المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة، والمرفقة بالتقرير السنوي، وصادقوا عليها.

التوقيع المعتمد



ثانيا:

**مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.**  
وافق السادة المساهمين على استعراض تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2019 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني. هنا كانت للسيد أحمد فخرو مداخلة حيث يُوصى بأن يكون التقرير السنوي للعام الحالي أكبر حجما، وأعمق مضمونا، ويعتقد أن الطباعة كانت دون المستوى، وكذلك اقترح إعادة ترتيب أولويات رسالة الشركة. وقد وعدت الإدارة بالنظر في ذلك. كذلك أثار تساؤلا حول زيادة مخصصات انخفاض القيمة، وقد رد عليه الرئيس التنفيذي بأن ذلك يتمشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9). بعدها، تطرق السيد أحمد فخرو إلى أن المكافأة التي أقرت في العام الماضي كانت 550 ألف دينار بحريني ولم يُدفع منها إلا 535 ألف دينار بحريني وقد رد عليه الرئيس بأن الفرق هو مبلغ مخصوم من المكافأة لبعض الأعضاء الذين لم يحضروا اجتماعا معنا.

ثالثا:

**الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.**  
قرأ السيد جعفر القبيطي - ممثل مدققي الحسابات السادة كي بي ام جي للمحاسبة والتدقيق - مختصر تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المنتهية في 2019/12/31 الوارد في التقرير السنوي للعام 2019، ووافق عليه المساهمون.

رابعا:

**مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليها.** صادقت الجمعية العامة على الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31. طلب السيد علي طريف من السيد الرئيس الإذن بالتداول مع المدقق الخارجي، حيث طلب رأيه بخصوص إيضاح رقم 4 إدارة المخاطر المالية، صفحة 77 فقرة (د) مخاطر التشغيل، فعند الرجوع للمخاطر المالية، فأنها تبين معلومات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة بالأرقام فيما عدا مخاطر التشغيل، والتي كانت صياغتها إنشائية بدون أية بيانات مالية، مستفسرا عن سبب القيام بذلك. فاقترح الرئيس التنفيذي الدكتور عادل على المساهم الاطلاع على الفقرة جيدا فهي واضحة، وحينئذ قرأ الفقرة المعنية باللغة الإنجليزية، وقال أنه لا توجد لدى الشركة أية مؤشرات مالية تتعلق بهذا النوع من المخاطر، فإذا وقعت هذه المخاطر التشغيلية - لا قدر الله - وتسببت في خسائر مباشرة أو غير مباشرة، عندئذ سوف يتوجب الإفصاح عنها في التقرير السنوي، وذلك على خلاف المخاطر الأخرى المتعلقة بالائتمان والسيولة فهناك مؤشرات مالية بخصوصها. بعد ذلك، تقبل المساهم رد الإدارة على هذه النقطة وذلك نظرا للظروف الاستثنائية، وتفشي جائحة فيروس كورونا، واقترح إعادة النظر في ذلك في العام القادم مع الاستئناس بممارسات المؤسسات المالية الأخرى، ورد السيد الرئيس بأنه سيتم أخذ ذلك في نظر الاعتبار.

خامسا:

**اعتمدت الجمعية العامة توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وذلك على النحو التالي:**

أ. توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 50% من رأس المال المدفوع (10,071,424 دينار بحريني)، أي 50 فلسا للسهم الواحد، في تاريخ 16 أبريل 2020. أوضح السيد الرئيس أن مجلس الإدارة في فبراير 2020 وافق على رفع توصية للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 50% من رأس المال المدفوع، أي 50 فلسا للسهم الواحد، إلا أن ظروفنا صعبة جدا قد استجرت تحتتم على الشركة الاحتفاظ بسيولة كافية وذلك بسبب طلب مصرف البحرين المركزي من جميع البنوك والمؤسسات العاملة في البحرين تأجيل أقساط العملاء لمدة ستة اشهر. كما أشار السيد الرئيس أن مصرف البحرين المركزي قدّم أيضا مقترحا شفويا للجمعية العامة بإعادة النظر في توصية مجلس الإدارة لتوزيع الأرباح النقدية على المساهمين، وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا والآثار السلبية التي خلفها. كما أوضح أن مجلس الإدارة لم يجتمع للنظر في هذه التوصية لأن القرار جاء متأخرا وطارئا على أن يتم عرضه على الجمعية العامة.

في هذه اللحظة طلب السيد نادر المسقطي الإذن بتقديم مداخلة قصيرة، وأكد أن الجميع على علم بالظروف الاستثنائية التي تمر بها البحرين في السنة الحالية 2020، وأن أخذ جانب التحفظ هو أمر يُنصح فيه تماما في هذه الظروف، ولكن في نفس الوقت لا بُد من مراعاة حقوق المساهمين لأن لهم الحق في الاستفادة من النتائج التي حققتها الشركة، وعليه اقترح على الجمعية العمومية بأن تدفع الشركة ما نسبته 25% من الأرباح ويؤجل النظر في النسبة المتبقية 25% إلى وقت لاحق إذا سمحت الظروف التشغيلية بذلك بحيث يتم البت فيها بمعرفة مجلس الإدارة.

وهنا دار نقاش مستفيض حول هذه النقطة، وهل تعتبر التوصية مُلزِمة أم يكون للجمعية العامة اتخاذ القرار النهائي والملزم. في هذه الأثناء، كانت هناك مداخلة لممثلة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة الأستاذة ندى الذوايدي، والتي أكدت على أن القرار النهائي في توزيع الأرباح النقدية هو من صلاحيات واختصاص الجمعية العامة للمساهمين. بعد ذلك، عَقَبَ السيد أحمد فخرو قائلا أن المساهمين يناقشون نتائج 2019 وليست نتائج 2020، وأكد أنه حضر مؤخرا عددا من الاجتماعات لجمعيات

التوقيع المعتمد



عمومية، وطرح الاقتراح ذاته بتخفيض توزيع الأرباح النقدية، إلا أننا كمساهمين لم نوافق على ذلك لأن النتائج المتحققة تتعلق بالعام 2019 المنصرم وليست العام 2020، وكمساهمين لا بد أن نتوقع عائداً على استثمارنا، مشدداً على أن هذا المقترح غير عملي، لأنه لا يصب في مصلحة المساهم الصغير. فرد الرئيس عليه أن هذه السنة سنة استثنائية، لم يتوقعها أحد، وأن الحكومة مساعدة منها للمواطنين أو عزت لمصرف البحرين المركزي أن يلزم جميع المؤسسات المالية بتأجيل جميع الأقساط الشهرية المستحقة على المواطنين بدون فوائد أو رسوم لمدة ستة أشهر، مما سيُؤهل كاهل المؤسسات المالية بما فيها الشركة، ويُدرُّ بمستوى سيولتها النقدية، ونحن في الشركة نرحب بهذه التعليمات لأنها تصب في النهاية في مصلحة الاقتصاد الوطني. عندئذ شكر السيد علي طريف السيد الرئيس والمصرف المركزي والجهات الرقابية والروسية و قدر عالياً ما تقوم به، وقال أنه كمساهم استلم النصيحة ذاتها في الجمعية العامة لأحد المصارف المرموقة في البحرين، وقال الرئيس للمساهمين بالحرف الواحد أن المصرف تلقى مكالمة هاتفية من مصرف البحرين المركزي، ونحن نشكرهم عليها ولكن توصيتنا للمساهمين لن نغيرها إلا إذا أنتم كمساهمين ستعترضون عليها. وبالنسبة لشركتنا الأغلبية موجودة وهي مؤيدة لمقترح توزيع الأرباح، ويبدو أن مجلس الإدارة لم تكن لديه النية لتقديم توصية بإعادة النظر في توزيع الأرباح، وتم طرح الموضوع للمساهمين، ووافقوا عليه لأن الأغلبية هي من كبار المساهمين، وممثلهم هم عبارة عن ياتمرن من جهات أعمالهم ويستلمون رواتبهم الشهرية بانتظام، ولكن نحن كصغار المساهمين سوف نتضرر كثيراً من ذلك لأننا نعيش من الأرباح التي نتسلمها نظير استثمارنا، ولن يتضرر كبار المساهمين لأن لديهم مخارج متعددة للتعويض عن انخفاض قيمة ربحية السهم والواحد. وألمح السيد علي طريف أن طريقة شركة التسهيلات في موضوع توزيع الأرباح غريبة عجيبة! فإما أن تأخذوا بطريقة أحد البنوك بأن قطعوا الأرباح أو طريقة بنك آخر بأن دفعوا الأرباح النقدية بموجب توصية مجلس الإدارة. فيما أضاف السيد أحمد فخرو أن هناك مساهمين اشتروا مؤخراً أسهم الشركة على أمل حصولهم على 50 فلساً للسهم الواحد، فما ذنب من اشترى في تلك الفترة مع انخفاض توزيع الأرباح النقدية؟!

في هذه الأثناء، كانت لمدير إدارة مراقبة مصارف قطاع التجزئة بمصرف البحرين المركزي الأستاذ يوسف حسن يوسف عبر برنامج التواصل الإلكتروني وبكس، حيث صرَّح أن موضوع توزيع الأرباح موضوع حساس، وأكد أنه بمجرد قيام الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين حتى لو بنسبة 25%، فإنه سيسقط حقها في طلب تأجيل أقساطها المستحقة لدى المؤسسات المصرفية الأخرى لمدة ستة أشهر، وهنا رد عليه الرئيس التنفيذي قائلاً أن الشركة تتفهم هذا الأمر جيداً، وقد حاول السيد الرئيس جاهداً أن يشرح للمساهمين الظروف العامة المحيطة بموضوع توزيع الأرباح النقدية، ومقترح مصرف البحرين المركزي لتخفيض قيمة ربحية السهم خاصة مع التعليمات الأخيرة بتأجيل الأقساط المستحقة على المواطنين وتدابيرها. ثم أكد الرئيس التنفيذي أيضاً للسيد يوسف حسن يوسف أن الشركة سيكون لديها القدرة المالية على الالتزام بتعهداتها المالية مع البنوك التجارية التي تتعامل معها للأشهر الستة القادمة، مقدراً ما تفضل به السيد يوسف في مداخلته. بعد ذلك، شرح الرئيس التنفيذي ما دار من حوار مع السيد يوسف حسن يوسف من مصرف البحرين المركزي. ومن باب إعادة التأكيد، قال للمساهمين ثانية أن السيد الرئيس أوضح للسادة المساهمين أن هناك توجيهات من مصرف البحرين المركزي بتقليل توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 لأن هناك تبعات خطيرة على الوضع الاقتصادي الحالي نتيجة لتفشي وباء كورونا والتعليمات الصادرة عن الجهات الرسمية لمنع انتشار ذلك الوباء، وبناءً عليه فإن المقترح هو أن يتم توزيع 25 فلساً للسهم الواحد، وأضاف أنه في تاريخ 24 أو 25 من الشهر الجاري تم إصدار مذكرة لجميع المؤسسات المالية تطالبهم بتأجيل جميع الأقساط المستحقة على الزبائن، والشركة ينطبق عليها مبدأ تأجيل الأقساط على الزبائن. وبناءً على المداومات، وافقت الجمعية العامة على مقترح رئيس مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع (5,035,712 دينار بحريني)، أي 25 فلساً للسهم الواحد، في تاريخ 16 أبريل 2020، كما وافقت الجمعية العامة على اقتراح رئيس مجلس الإدارة في إمكانية دفع النصف الآخر (أي 25% المتبقية) أو عدمه من خلال قرار مجلس الإدارة بناءً على الأوضاع الاقتصادية قبل إنتهاء هذا العام هذا فيما اعترض المساهمان السيد علي الطريف والسيد أحمد فخرو على توزيع أرباح نقدية بواقع 25 فلساً بدل 50 فلساً.

ب. ترحيل مبلغ 460,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ج. ترحيل مبلغ 750,000 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام.

د. تخصيص مبلغ 300,000 دينار بحريني للهبات والتبرعات.

هـ. تدوير مبلغ 10,566,139 دينار بحريني أرباح مستبقاة مرحلة.

التوقيع المعتمد



سادسا:

**الموافقة على مقترح توزيع مبلغ 440,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2019.** طلب المساهم علي طريف الإذن بمداخلة، قال فيها مثلما قامت الجمعية العامة بتخفيض توزيع الأرباح النقدية على المساهمين بناء على مقترح مجلس الإدارة بحجة أن الشركة تحتاج إلى سيولة مالية في ظل هذه الظروف الاستثنائية وبناء على توجيه مصرف البحرين المركزي، فإنه لم يرى أية مبادرة من مجلس الإدارة بتخفيض مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى النصف إلى 220 ألف دينار بحريني، وذلك إثباتا من المجلس أنه يهتم بموضوع المحافظة على التدفقات النقدية في الشركة، حيث أنه يرى أن مبلغ 440 ألف دينار بحريني مبلغ كبير جدا ولا يتناسب مع الأداء المالي المترجع للشركة مقارنة بالعام الماضي، وبالخصوص مقارنة مع المبالغ التي تم إستلامها حسب صفحة 9 من التقرير السنوي والبالغة 767 ألف دينار بحريني. وقد ثنى السيد أحمد فخر على مقترح السيد علي طريف بتخفيض مبلغ المكافأة، لأن مجموع ما تم صرفه كمكافأة بلغ 767 ألف دينار بحريني في عام 2019. وعلق الرئيس على ذلك قائلا أن الجهد المبذول من قبل مجلس الإدارة سواء وزعت الشركة 50 فلسا أو 25 فلسا للسهم الواحد، كان جهدا كبيرا وواضحا خلال السنة المالية المنتهية. بعد ذلك، ومنعا من الدخول في مناقشة تتضارب فيها المصالح، طلب السيد الرئيس من الجمعية العمومية اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن. بعد مناقشة مستفيضة، وافقت الجمعية العامة على اعتماد مبلغ 440,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2019 بعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي، هذا فيما اعترض المساهمان السيد علي الطريف والسيد أحمد فخر على اعتماد مبلغ 440 ألف دينار بحريني كمكافأة لمجلس الإدارة لعام 2019.

سابعا:

**الموافقة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 50 مليون دينار بحريني وتحدد شروط ومتطلبات إصدارها من قبل مجلس الإدارة، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.** أوضح السيد الرئيس أن هذه المادة مادة ثابتة في جدول أعمال الجمعية العامة في كل عام، وذلك لضمان وجود موافقة المساهمين على الدوام لإصدار سندات بحسب القانون. في هذه الأثناء السيد علي طريف أن الجمعية العامة اعتمدت إصدار سندات في العام الماضي، ولكن ما تمت ملاحظته في البيانات المالية أنه قد تم تسديد قيمة السندات وإصدار قروض مصرفية بدل إصدار سندات، متسائلا عما إذا كانت توجد نية لدى الشركة لإصدار سندات في عام 2020، أم أنه مجرد مادة احترازية في جدول الأعمال. فأجاب الرئيس التنفيذي أن هذه المادة في جدول الأعمال مادة احترازية لأنه يتحتم الحصول على موافقة المساهمين على إصدار السندات، وقدم مزيدا من المعلومات حول سوق السندات، الذي قال أنه قد تغير تماشيا مع طبيعة الاقتصاد في البحرين ومنطقة الخليج، وبين أن الشركة تتوجه لسوق السندات إذا وجدت أن الفرصة مؤاتية مراعاة للكثير من العوامل خاصة من ناحية كلفة الإصدار. وهنا علق السيد علي طريف أنه لاحظ أن كلفة القروض المصرفية كانت أعلى من كلفة السندات، متسائلا عن سبب القيام بدفع قيمة السندات، فرد الرئيس التنفيذي أن هذا السؤال مذكور في قائمة التساؤلات التي أرسلها للشركة، وأنه سوف يتم الإجابة عليه وعلى بقية التساؤلات التي لم تتم الإجابة عليها في الاجتماع في ملحق خاص سوف يرفق بالمحضر كما سلف ذكره. إلا أنه أضاف أيضا أن عملية إصدار السندات بين عامي 2018 و2019 كانت ذات تكلفة عالية، ودعا إلى الإطلاع على تكلفة السندات الحكومية الصادرة، فعلق السيد علي طريف أن تكلفة السندات في ذلك الوقت كانت في انخفاض خلافا لما ذكره الرئيس التنفيذي. بعد تلك المناقشة، وافقت الجمعية العامة على إصدار سندات جديدة تصل إلى 50 مليون دينار بحريني، وخولت مجلس الإدارة بتحديد شروط ومتطلبات إصدارها بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.

ثامنا:

**مناقشة تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه.** طلب السيد أحمد فخر الإذن بالمداخلة، وذكر أن صفحة رقم 14 وردت فيها عبارة تخص "تدريب أعضاء مجلس الإدارة.."، فيما لم يذكر التقرير كم ساعة تدريبية حضرها السادة الأعضاء وما نوعت تلك الدورات التدريبية؟ مستشهدا بما ورد في ورد في التقرير السنوي لأحد البنوك عند حضوره اجتماع جمعياته العمومية قبل أسبوع، حيث تضمن تفاصيل شاملة تتعلق بنوع البرامج التدريبية، وعدد الساعات التي حضرها كل أعضاء مجلس الإدارة. وأشار أيضا إلى أن صفحة رقم 16، تضمنت عدد اجتماعات مجلس الإدارة والذي اجتمع 9 مرات في سنة 2019 مستشهدا بهذه الجملة "فقد قام المجلس بعقد خمسة اجتماعات اعتيادية، وأربعة اجتماعات غير مجدولة في عام 2019"، حيث كان يرى أن هذا العدد من الاجتماعات مضاعف، ومكلف للمساهمين، متسائلا عن جدول أعمال الاجتماعات غير المجدولة على وجه الخصوص، وعن دور اللجنة التنفيذية. ورد الرئيس أن عضو مجلس الإدارة لا يستلم بدل حضور عن اجتماعات مجلس الإدارة، بل يستلم مبلغ المكافأة التي يقرها المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية، موضحا أن بدل الحضور يخص لأعضاء اللجان. وهنا طلبت ممثلة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة الأستاذة ندى النوادي الإذن بالمداخلة، حيث قالت أنه بحسب ميثاق إدارة وحوكمة الشركات يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات في السنة على الأقل، ولكن إذا رأى

التوقيع المعتمد



مجلس الإدارة أن هناك حاجة لعقد المزيد من الاجتماعات، فإنه لا يتعارض ذلك مع القانون ولا ميثاق الحوكمة، بل إنه يصب في مصلحة الشركة ويدل على أن مجلس الشركة حريص على مصالح وأغراض الشركة. ثم عقب السيد أحمد فخر عن اجتماعات اللجنة التنفيذية كما وردت في صفحة 17، حيث اجتمعت اللجنة 7 مرات؟ متسائلا عما إذا تعارضت هذه الاجتماعات مع اجتماعات مجلس الإدارة وأعماله، أو تداخلت مع صلاحيات الإدارة التنفيذية وأعمالها. وهنا علق الرئيس التنفيذي قائلا أن اجتماعات اللجنة التنفيذية اجتماعات مجدولة، وقد منح مجلس الإدارة اللجنة التنفيذية مجموعة من الصلاحيات المحددة بموجب ميثاق عمل محدد الصلاحيات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة تلك الصلاحيات بشكل منتظم ودوري.

بعد ذلك، ثنى السيد علي طريف على ما طرحه السيد أحمد فخر من تساؤلات حول عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجنة الفرعية المنبثقة عن المجلس واللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق، مشيرا إلى أن عدد الاجتماعات كبير، معبرا عن احساسه بتدخل اللجان في صلاحيات الرئيس التنفيذي وطاقيه الإداري، مما قد يشير إلى تجريد الرئيس التنفيذي من صلاحياته، مستفهما عن عن جدول أعمال تلك الاجتماعات الكثيرة، وتساءل أيضا عن اللجان التي يرأسها الرئيس التنفيذي. وفيما يتعلق باجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي اجتمعت بتاريخ 14 أبريل 2019 بخصوص مراجعة وإقرار عرض قرض مجمع، حيث وجد أنه من غير الضروري والمنطقي أن تجتمع في ذلك التاريخ، لأنه كان بالإمكان إدراج الموضوع على جدول أعمال اجتماع المجلس بتاريخ 8 مايو 2019 أو اجتماع اللجنة التنفيذية بتاريخ 21 مايو 2019؟ مضيفا أن زيادة عدد الاجتماعات مكلف للمساهمين. وبخصوص هذه النقاط علق الرئيس بشكل مقتضب، قائلا أنه لا يوجد تضارب بين مسؤوليات الرئيس التنفيذي ومسؤوليات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ولا تداخل في الصلاحيات، فالرئيس التنفيذي لديه صلاحيات واضحة سواء كانت في مجال العمليات، أو منح القروض، أو المجالات الأخرى التي تختص بإدارة المخاطر في الشركة، وأضاف أن دور اللجان يكمل دور الرئيس التنفيذي في تحقيق أهداف الشركة، أما فيما يخص عدد اجتماعات لجنة التدقيق، فهذه اللجنة تشرف على عدة مجالات، من بينها إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، فهي من الإدارات الهامة داخل الشركة لأنها تضطلع بمهمة التواصل بشكل مستمر مع الجهات الرسمية لضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية لمصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وبورصة البحرين، وقد أصدر مصرف البحرين المركزي مجموعة كبيرة من الاشتراطات والقوانين والتي تحتم على لجنة التدقيق أنها تجتمع وتتعرف على هذه الاشتراطات وتبعاتها على عمليات الشركة أو أرباحها أو أمور أخرى ذات صلة وثيقة داخل الشركة. أما فيما يخص اجتماع اللجنة الفرعية المنبثقة عن مجلس الإدارة، فإنه يوجد ميثاق عمل واضح لمجلس الإدارة ينص على أنه في حال مناقشة موضوع له علاقة بالأمور المصرفية، كمناقشة عروض قرض مجمع، فإنه يتم استبعاد جميع الأعضاء الذين يمثلون جهات مصرفية تجنباً من حصول تضارب للمصالح، وطلب من المساهم الاطلاع على قائمة أسماء الأعضاء الذين حضروا الاجتماع، حيث لن يجد عضوا واحدا يمثل بنك البحرين والكويت أو بنك البحرين الوطني. بعد ذلك، شكر السيد علي طريف الرئيس التنفيذي على الإيضاح، إلا أنه ظل متمسكا برأيه أنه كان بالإمكان إناطة مسؤولية مراجعة عروض القروض الممجة باللجنة التنفيذية، فرد عليه الرئيس التنفيذي أن من بين أعضاء اللجنة التنفيذية ممن يمثل أحد الجهات المصرفية وهذا أمر يتعارض مع ما ينص عليه ميثاق عمل مجلس الإدارة.

وأخيرا قدم السيد علي طريف ملاحظة، مفادها أن شركة البحرين للتسهيلات التجارية لديها عدة شركات، وكل شركة يوجد بها مجلس إدارة، وأنه يرى من واقع خبرته وإطلاعه على بقية الشركات الإقليمية والعالمية، أن الشركات التي تنزوي تحت الشركة الأم من المفترض بها أن تتم إدارتها من قبل الإدارة التنفيذية، بمعنى أن تنحصر عضوية مجالس إدارة هذه الشركات الفرعية على أعضاء الإدارة التنفيذية تحت مظلة الرئيس التنفيذي وطاقيه الإداري، لا أن يكون أعضاء مجلس إدارة الشركة الأم هم ذاتهم أعضاء في مجالس إدارة الشركات الفرعية، وذلك من منطلق المحاسبة على أداء الشركات والحوكمة السلمية، وتخفيض المصاريف. وهنا شكر السيد الرئيس المساهم على اقتراحه وأخبره بأنه سيتم النظر فيه. بعد المناقشة المستفيضة، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2019 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.

**تاسعا: وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.**

التوقيع المعتمد



عشرًا:

**تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات عن السنة المالية 2020، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.** أوضح السيد الرئيس أن مجلس الإدارة، وبناءً على توصية لجنة التدقيق، يوصي بأن يتم تعيين كي بي إم جي كمدقق خارجي لتدقيق حسابات عام 2020، وأن تخول الجمعية العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يخضع لموافقة مصرف البحرين المركزي. وفي هذا الإطار، كانت للمساهم أ. علي الطريف مداخلة قال فيها: أنه طرح في العام الماضي الموضوع ذاته وتساءل: منذ متى والشركة تتعاقد مع نفس مدققي الحسابات الخارجيين؟ ولماذا لا يتم تغييرهم بين الفترة والأخرى؟ وأضاف أنه بموجب الحوكمة، تقوم باقي الشركات بذكر عدد سنوات التعاقد مع مدققي الحسابات الخارجيين، وطلب تسجيل اعتراضه على التعيين الأزلي لهذه الشركة، وطلب من الرئيس الاستفادة من هذا الاعتراض بأن تتفاوض الشركة مع شركة مدققي الحسابات للحصول على أفضل عرض، وأعتقد أن تغيير المدققين الخارجيين من شأنه أن يصب في مصلحة المساهمين، والشركة، والإدارة من نواح عديدة. وعلى ذلك، شكر السيد الرئيس المساهم على ما تفضل به، وأخبره بأنه سيتم النظر فيه. وبعد تلك المناقشة، وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين كي بي إم جي كمدققين خارجيين لتدقيق حسابات عام 2019، فيما اعترض المساهم أ. علي الطريف على ذلك.

**التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مع أي من الأطراف ذوي العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (23) من البيانات المالية تماشيا مع المادة (189) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.** بطلب من السيد الرئيس، قرأ سكرتير مجلس الإدارة على السادة المساهمين التقرير المختصر التالي: "يطيب لنا إخطار السادة المساهمين بأنه توجد لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية. وتسري هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وأعضاء الإدارة العليا والموظفين. كما وتسري ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها. ويمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم 23 المدرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2019". وعقب ذلك، وافقت الجمعية العامة على ما ورد في محتوى التقرير المقروء، حسب ما ورد في التقرير السنوي للعام 2019.

حادي  
عشر:

**انتخاب خمسة مترشحين وتعيين خمسة لعضوية مجلس الإدارة للسنوات الثلاث القادمة، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي.** استفسر السيد الرئيس عن رغبة المساهمين في قراءة التقرير المرفوع عن هذه المادة، وعليه أكتفى المساهمون بأن يقوم الرئيس بقراءة أسماء المترشحين، والمعنيين من قبل كبار المساهمين وذلك نظرا للظروف الاستثنائية. ولكنه ومن منطلق الحوكمة الرشيدة، وإذعانا لمتطلبات الجهات الرسمية، والرقابية، والتنظيمية، سيتم إدراج هذا التقرير الكتابي في محضر الاجتماع توثيقاً للإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بتعيين مجلس الإدارة للدورة المقبلة 2020-2022.

ثاني عشر:

**تقرير مجلس الإدارة الخاص بانتخاب خمسة مترشحين وتعيين خمسة عن كبار المساهمين في عضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة 2020-2022:** فإنه وانطلاقاً من أفضل الممارسات في الحوكمة تتبنى الشركة منهجاً رسمياً لتعيين أعضاء مجلس الإدارة وتدريبهم وتقييم أدائهم؛ ولما كان تعيين أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا للشركة عملية في غاية الأهمية، لضمان فعالية المجلس والشركة في تحقيق ما يصبوا إليه المساهمون عاما بعد عام؛ وعلى ضوء انتخاب وتعيين أعضاء مجلس إدارة جديد للدورة القادمة للأعوام 2020-2022، واستناداً لميثاق حوكمة الشركات والقوانين التنظيمية لمجلد معايير الرقابة العليا لمصرف البحرين المركزي - الجهة الرقابية، والقرار رقم (19) لسنة 2018 الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بشأن إصدار ميثاق إدارة وحوكمة الشركات، يود مجلس الإدارة إفادة السادة المساهمين بالآتي:

قامت اللجان التابعة لمجلس الإدارة بتقييم أدائها على ضوء الأغراض والمسؤوليات المحددة لها في موثيق عملها. كما قام المجلس ذاته بمراجعتة السنوية لهيكليته وتقييم أداء مجلس إدارة الشركة الأم واللجان التابعة له وأداء مجالس إدارات الشركات التابعة ولجانها التنفيذية، وكذلك نوعية وأهلية كل عضو على حده، والمزج بين أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين ومستقلين، وبما يتمتعون به من مهارات وخبرات متنوعة وصادق عليها مجتمعة بعد الاستماع إلى تقرير الأداء الصادر عن لجنة المكافآت والتعيينات المعنية برفع التوصيات الخاصة بالتقييم السنوي وتعيين أعضاء مجلس الإدارة ولجانها وكبار المسؤولين في الشركة، وبتنفيذ سياسات التطوير والتدريب لجميع الأعضاء الجدد والحاليين في مواضيع شتى خاصة فيما يتعلق بميثاق إدارة وحوكمة الشركات البحريني، ومجلد القوانين التنظيمية لمصرف البحرين المركزي، وذلك بصفتهم أشخاصاً أساسيين يزاولون مهمات قيادية في الشركة.

التوقيع المعتمد



وبمناسبة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والمصادقة على عضوية ممثلي كبار المساهمين، وبعد استيفاء جميع متطلبات الجهة الرقابية المنظمة لعمل الشركة، يسر مجلس الإدارة ممثلة بلجنة المكافآت والتعيينات إبلاغ السادة المساهمين بأنه فُتِحَ بابُ الترشيح لعضوية مجلس الإدارة بدءاً من 19 فبراير لغاية 16 مارس 2020 وتم الإعلان عن ذلك في الصحف المحلية والموقعين الإلكترونيين للشركة وبورصة البحرين استناداً لاشتراطات الجهات الرقابية والتنظيمية، وقد تقدم لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة ثلاثة عشر مترشحاً، وهم التالية أسمائهم:

من المساهمين:	عبد الرحمن يوسف فخرو	خالد محمد مطر	خليل إبراهيم نور الدين
---------------	----------------------	---------------	------------------------

ومن غير المساهمين من ذوي الخبرة والاختصاص:	إبراهيم عبد الله بوهندي	يوسف صالح سلطان خلف	رياض يوسف ساتر
	إيان ليفاك	الدكتور جهاد النقلة	الدكتور سايمون كينيدي جالين
	اسماعيل حسين الصراف	الدكتورة ليلى الحلواجي	فراس فيصل شهاب
	نادر كريم المسقطي		

وعلى ضوء ذلك، واستناداً لمتطلبات الحوكمة السليمة، اجتمعت لجنة المكافآت والتعيينات عقب إقفال باب الترشيح، وقامت بتقييم أداء المترشحين من السادة الأعضاء الحاليين في مجلس الإدارة، وهم خمسة أعضاء: عبد الرحمن يوسف فخرو، خالد محمد مطر، إبراهيم عبد الله بوهندي، يوسف صالح سلطان خلف، رياض يوسف ساتر من ناحية حضورهم للاجتماعات، ومدى مشاركتهم الفاعلة في أعمال المجلس ولجانه والوقت والجهد المبذولين من قبلهم لإدارة الشركة ومدى استقلالهم والخطوات التي اتبعوها لتجنب حدوث أي تضارب في المصالح، والقرارات التي اتخذوها طوال مدة عضويتهم وكان لها الأثر الملموس في المحافظة على أموال المساهمين وتمييزها وتحقيق المزيد من الأرباح. كذلك استعرضت اللجنة ثمانية طلبات لمترشحين جدد لعضوية مجلس الإدارة وهم: خليل نور الدين، إيان ليفاك، الدكتور جهاد النقلة، سايمون كينيدي جالين، اسماعيل حسين الصراف، الدكتورة ليلى الحلواجي، فراس فيصل شهاب، نادر كريم المسقطي، كونهم من ذوي الخبرة والاختصاص، وأجرت تقييماً شاملاً على طلباتهم، حيث استعرضت سيرهم الذاتية وخبراتهم المتنوعة، وقد أوصت بإدراج أسمائهم ضمن قائمة المترشحين للانتخابات.

كذلك أجرت اللجنة التقييم ذاته للأعضاء المعاد تعيينهم لعضوية مجلس الإدارة ممثلين عن كبار مساهمي الشركة، من الأعضاء الحاليين، وهم:

أ. عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي:

1. عبد الله محمد آل محمود
2. محمد جهاد بوكمال

ب. عن بنك البحرين والكويت ش.م.ب.:

3. الدكتور عبد الرحمن علي سيف

ج. عن بنك البحرين الوطني ش.م.ب.:

4. عبد العزيز عبد الله الأحمد

كما استعرضت أيضاً طلباً لمترشح جديد لعضوية مجلس الإدارة ممثلاً عن بنك البحرين والكويت ش.م.ب.، وهو طلب:

5. محمد عبد الله عيسى

وأوصت اللجنة بمخاطبة مصرف البحرين المركزي بشأن جميع أسماء المترشحين والمرشحين لعضوية مجلس الإدارة، بعد استيفاء جميع المستندات المطلوبة.

التوقيع المعتمد



وبناء على ما تقدم، وبموجب التقرير المرفوع من لجنة المكافآت والتعيينات بتقييم أعضاء مجلس الإدارة، وعلى ضوء ملخص التفاصيل الشخصية والمؤهلات الأكاديمية والكفاءة المهنية وتفاصيل المناصب الأخرى والخبرات التراكمية، وحضور الاجتماعات، وتقرير الحوكمة والتفاصيل الأخرى الواردة في التقرير السنوي لعام 2019 بالنسبة للأعضاء الحاليين، يسرنا التأكيد للسادة المساهمين على أن المترشحين لعضوية مجلس الإدارة من أعضاء المجلس الحاليين من المنتخبين والمعيّنين اثبتوا كفاءة والتزاماً في القيام بمهامهم المناطة بهم بكل دراية واقتدار وبدعم من الإدارة التنفيذية، الأمر الذي مَكَّنَ الشركة من تحقيق أرباح جيدة عاما تلو عام رغم التحديات الكبيرة؛ ومن جانب آخر، فإنه ومع استعراض التفاصيل الشخصية والمؤهلات المهنية والأكاديمية للمترشحين الجدد المشار إليهم أعلاه، وطلب المرشح الجديد ممثلاً عن بنك البحرين والكويت، وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي - الجهة الرقابية، وبعد نشر أسماء جميع المترشحين على الموقعين الإلكترونيين للشركة وبورصة البحرين استناداً للاشتراطات التنظيمية للجهات الرقابية، يطيب لمجلس الإدارة ممثلاً بلجنة المكافآت والتعيينات أن يتقدم للسادة المساهمين بتوصيته لانتخاب خمسة مترشحين وتعيين خمسة لعضوية مجلس الإدارة للدورة القادمة 2020-2022.

وعلى ذلك تقرر ما يلي: بمناسبة حصول الشركة على موافقة مصرف البحرين المركزي على قائمة الانتخاب والتعيين لعضوية مجلس الإدارة، واستناداً إلى تقرير لجنة المكافآت والتعيينات المرفوع للسادة المساهمين، وبناء على طلب السيد رئيس مجلس الإدارة تشكلت لجنة انتخابية مصغرة، ضمت في عضويتها: ممثلو مسجل الأسهم، وممثلة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وممثل بنك البحرين والكويت، وممثل بنك البحرين الوطني، وسكرتير مجلس الإدارة تحت رقابة ممثلة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعلى ذلك انتخبت الجمعية العامة بالاقتراع السري خمسة مترشحين وصادقت على عضوية خمسة معيّنين عن كبار المساهمين، ليكون عدد أعضاء مجلس الإدارة مجتمعين عشرة أعضاء حسب الآتي ذكره:

الرقم	أسماء أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين	الرقم	أسماء أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين
1.	عبد الرحمن يوسف فخرو	6.	عبد الله محمد آل محمود
2.	خالد محمد علي مطر	7.	محمد جهاد حسن بوكمال
3.	رياض يوسف حسن ساتر	8.	الدكتور عبد الرحمن علي سيف
4.	إبراهيم عبد الله بوهندي	9.	محمد عبدالله عيسى
5.	نادر كريم المسقطي	10.	عبد العزيز عبد الله الأحمد

وبهذه المناسبة سجّل المساهم علي طريف ترحيبه بمجلس الإدارة الجديد، وسجل ترحيبه الخاص بالأستاذ محمد عبدالله عيسى، ممثلاً عن بنك البحرين والكويت في مجلس الإدارة، فهو رجل على قدر عالٍ من الكفاءة المهنية، ومما لا شك فيه أن الشركة سوف تستفيد من خبراته وكفاءته في تحقيق أهدافها في السنوات الثلاث القادمة، متمنياً له التوفيق والسداد.

ثالث عشر: ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001. لم تُناقش أية موضوعات أخرى تحت هذه المادة.

في ختام الاجتماع، تقدم السادة المساهمون بالشكر الجزيل إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة على النتائج الجيدة للمجموعة وعلى نجاح عملية الانتخابات، متمنين لهم التوفيق في مهامهم القادمة.

انتهى الاجتماع في تمام الساعة الحادية عشر وأربعين دقيقة صباحاً.

.....  
السيد جلال جعفر الموسوي  
سكرتير مجلس الإدارة

.....  
عبد الرحمن يوسف فخرو  
رئيس مجلس الإدارة

التوقيع المعتمد



## ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2020

### المقدمة:

يتضمن هذا الملحق ثلاثة مطالب؛ حيث يتضمن المطلب الأول سرداً توثيقياً للاستفسارات والملاحظات التي أرسلها المساهم السيد علي طريف فيما يتعلق بالتقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. لعام 2018، ويتضمن المطلبان الثاني والثالث الإجابة على الاستفسارات والملاحظات التي أرسلها المساهمان السيد علي طريف والسيد أحمد فخر فيما يتعلق بالتقرير السنوي للشركة لعام 2019.

**المطلب الأول: الاستفسارات والملاحظات المتعلقة بالتقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية لعام 2018 وذلك بحسب ترتيب جدول أعمال الجمعية العامة العادية:**

**أولاً: بخصوص محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد في 2018/3/27:**  
أبدت رغبتني بالحصول عليه وطلبت منك تزويدي بنسخة من محضر الاجتماع الثالث والعشرين للجمعية العامة والمنعقد بتاريخ 27 مارس 2018، كما طلبت تضمين نسخة منه في المحضر في التقرير السنوي للعام القادم 2019.

**ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.**

- صفحة رقم 8، تقرير مجلس الإدارة خالي من فقرة تتضمن النظرة المستقبلية للشركة، هل يمكنكم إعطائنا فكرة عن النظرة المستقبلية للشركة؟
- صفحة رقم 8، لماذا تم تغيير وتخفيض التوصية بدفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 50 فلس للسهم في العام 2017 الى 45 فلس للسهم في العام 2018؟
- صفحة رقم 8، إذا كان الهدف دفع ما مجموعة 70 فلس للسهم، لماذا لا يمكن تعديل التوصية الى دفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 50 فلس للسهم و بإصدار أسهم منحة للمساهمين بنسبة 20% من رأس المال المدفوع بدل دفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 45 فلس للسهم و بإصدار أسهم منحة للمساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع؟
- صفحة رقم 8، كيف تم احتساب نسبة الديون المتعثرة من إجمالي محفظة القروض كما نود أن نعرف و نقارنها بالعام 2017 لكي نعرف إذا تحسنت جودة محفظة القروض؟
- صفحة رقم 8 و صفحة 28، ما هي قيمة المخصصات الملائمة لجميع الخسائر الائتمانية المتوقعة؟
- صفحة رقم 9، بخصوص السيولة أعتقد أن وضع الشركة يحتاج لتضمن خطة استراتيجية مدروسة بعناية لإدارة السيولة لتجنيبها عواقب وخيمة من هذا الجانب المهم. هناك عدة مؤشرات تثبت ذلك وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد أنخفض النقد وأرصدة لدى البنوك في 13 ديسمبر 2019 بالمقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبقه. كما أن نسبة النقد وأرصدة لدى البنوك بالمقارنة مع مجموع الأصول 1.3% فقط (2017: 1.5%)، انخفاض صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة العمليات الى 4.2 مليون دينار في سنة 2018 (2017: 7.7 مليون دينار)، فما هو رأيك؟
- صفحة رقم 7، المؤشرات المالية قليلة (خمسة مؤشرات) هل يمكن أن يتضمن التقرير السنوي بالعام القادم المزيد من المؤشرات المالية مثلا نسب النشاط ونسب السيولة ونسب المديونية ونسب الربحية؟
- صفحة رقم 7، على الرغم من أن قطاع العقارات تحسن في سنة 2018 حيث بلغ 628 ألف دينار (2017: 449 ألف دينار) لازل أداء هذا القطاع دون المستوى المطلوب و المعهود للشركة في كل من السنوات 2014 و 2015 و 2016، هل لديكم خطة لإرجاع هذا القطاع المهم لسابق عهده؟
- صفحة رقم 7، بالرغم من أن قطاع التأمين تحسن في سنة 2018 حيث بلغ 773 ألف دينار (2017: 610 ألف دينار) لازل أداء هذا القطاع دون المستوى المطلوب و المعهود للشركة في كل من السنوات 2014 و 2015 و 2016، هل لديكم خطة لإرجاع هذا القطاع المهم لسابق عهده؟

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020
	صفحة 1 من 10



- صفحة رقم 7، متوسط العائد على حقوق الملكية في تذبذب ويختلف عن بقية المؤشرات المالية في نفس الصفحة التي تظهر تحسن تصاعدي، ما هي خطتكم لتطوير هذه النسبة المهمة؟
- صفحة رقم 7، نسبة المطلوبات وحقوق الملكية بلغت 1.7 مرات المديونية و هذه النسبة منذ سنة 2014 لغاية سنة 2018 وهي متحكم بها في نطاق ضيق ما بين 1.6 مرات لغاية 1.7 مرات، هل يوجد لديكم نسبة ذهبية للشركة لكي تلتزم بها؟
- صفحة رقم 9، الأي بعد مبلغ وقدره 726 ألف دينار كبير جدا تدفعها الشركة لأعضاء مجلس الإدارة في سنة 2018 مقابل رسوم ومكافآت حضور اجتماعات المجلس ولجانته و مجالس إدارت الشركات التابعة؟
- صفحة 27، ما هي الخطة الاستراتيجية للشركة للسنوات الثلاث 2019 – 2021 و بالخصوص أن العام 2018 يعد العام الأخير للخطة السابقة "المجموع أعظم من أجزاءه"؟

#### رابعاً: مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها

تقدمت بسؤال عن المركز المالي الموحد صفحة 47، لماذا أنخفض النقد وأرصدة لدى البنوك وأرتفعت الذمم التجارية المدينة في سنة 2018 بالمقارنة مع 2017؟ لماذا ارتفعت ذمم التجارية الدائنة؟ وتقدمت بسؤال عن الربح أو الخسارة الموحد صفحة 48، لماذا زادت رواتب ومصروفات؟ لماذا زادت مصروفات تشغيلية أخرى؟

**خامساً: اعتمدت الجمعية العامة توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح العام بعد موافقة مصرف البحرين المركزي:**  
تقدمت بطلب لإعادة النظر في التوزيعات النقدية وبإصدار أسهم منحة للمساهمين بحيث يتم تعديلها الى دفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 50 فلس للسهم وبإصدار أسهم منحة للمساهمين بنسبة 20% من رأس المال المدفوع بدل دفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 45 فلس للسهم وبإصدار أسهم منحة للمساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع. بعد أن لم يستجب لطلي بإعادة النظر تقدمت باعتراض على توصية مجلس الإدارة بدفع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 45 فلس للسهم وبإصدار أسهم منحة للمساهمين بنسبة 25% من رأس المال المدفوع.

**سادساً: وافقت الجمعية العامة على اعتماد مبلغ 550,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2018 بعد موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي.**

تقدمت بسؤال ما هي آلية اعتماد 550,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة في حين أن بنك البحرين الوطني والذي يعد مساهما ويملك 10% من الشركة وحقق أرباح 70 مليون دينار عن سنة 2018 وأعضاء مجلس الإدارة اعتمدوا مبلغ 420,000 دينار بحريني فقط، أما بنك البحرين والكويت يعد مساهم يملك أكثر من 20% من الشركة وحقق أرباح أكثر من 67 مليون دينار عن سنة 2018 و أعضاء مجلس الإدارة أعتمدوا مبلغ 575,000 دينار بحريني فقط؟

**ثامناً: صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2018 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.**

تقدمت بسؤال عن الحوكمة الإدارية صفحة 17 فقرة د. اللجان التابعة لمجلس الإدارة 1. اللجنة التنفيذية، كيف يكون نائب رئيس مجلس الإدارة مرئوسا من قبل عضو مجلس إدارة في هذه اللجنة؟ أليس من المفروض أن يتراأس نائب رئيس مجلس الإدارة هذه اللجنة أو أن يخرج منها؟ وتقدمت بسؤال عن الحوكمة الإدارية صفحة 19 فقرة د. اللجان التابعة لمجلس الإدارة 1. اللجنة المكافآت والتعيينات، حسب ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة و التجارة و السياحة في العام 2018 يجب تسمية هذه اللجنة باسم لجنة الترشيح والمكافآت؟ لماذا تم تغيير هذا الاسم؟ هل يمكن تعديله؟ وتقدمت بسؤال عن الحوكمة الإدارية صفحة 21 فقرة ز. سياسة المكافآت ي. استراتيجية التواصل، نود أن نطلب إضافة رقم هاتف وبريد الكتروني لكي يسهل على المساهمين التواصل مع الشركة؟

**حادي عشر: تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات عن السنة المالية 2019، بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.**

تقدمت بسؤال، منذ متى والشركة تتعاقد من نفس مدقق الحسابات؟ لماذا لا نغير مدقق الحسابات بين فترة وأخرى؟

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 2 من 10
-----------------	--



**المطلب الثاني: الاستفسارات والملاحظات المستلمة من المساهم علي طريف المتعلقة بالتقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية لعام 2019 وذلك بحسب ترتيب جدول أعمال الجمعية العامة العادية:**

**ثانيا: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه:**

**السؤال الأول:** تداولت معكم العام الماضي عن المؤشرات المالية والتمس منكم هذه السنة كذلك زيادتها لتشمل المؤشرات المالية في التقرير السنوي المزيد من المؤشرات المالية مثلا نسب النشاط ونسب السيولة ونسب المديونية ونسب الربحية ونسب السوق؟ صفحة رقم 7، صافي الأرباح نكمش سنة 2019 ليصل الى أقل مستوى منذ 2015 ومتوسط العائد على حقوق الملكية في سنة 2019 هو الأدنى على الإطلاق من سنة 2015 (صفحة رقم 27 جيدة أم لا مثل الإيرادات التشغيلية) و كذلك العائد على السهم سجل قاعاً جديداً لم نشهده من سنة 2015؟ ما اسم الخطة الاستراتيجية الثلاثية المعتمدة 2019-2021؟

**الجواب:** ما يتم الإفصاح عنه من البيانات المالية للشركة يتماشى مع متطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي كما أن المعلومات الخاصة بالربحية والمديونية والسيولة موجودة في ثنايا التقرير. أما فيما يتعلق بمؤشرات السوق فإنه من الصعوبة الحصول على هذه المعلومات بشكل علمي دقيق ومبني على مبدأ الاستمرارية في هذه المعلومات. إلا أن الشركة تقوم بمراجعة هذه النسب بشكل دوري على مستوى مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية. لقد انخفض صافي الربح في عام 2019 وانعكس بدوره على العائد على السهم وذلك عائد للتغيرات البنوية في الاقتصاد البحريني فيما يخص إدخال نظام ضريبة القيمة المضافة وكذلك التقاعد المبكر إلى أكثر من 4,000 موظف في القطاع الحكومي. إن هذين السببين وكذلك العوامل الاقتصادية السلبية الأخرى ألقت بظلالها على إجمالي الطلب في البحرين مما انعكس سلبا على كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص قدرتها على الاستمرار في هذه الظروف الصعبة، لذلك قامت الشركة باتخاذ إجراءات احترازية من خلال زيادة مخصصات الديون المتعثرة.

**السؤال الثاني:** تحدثت سيدي الرئيس في صفحة 8 عن السيولة وكذلك في صفحة 9، وكذلك حدثني السيد الرئيس التنفيذي العام الماضي عن السيولة (إذا قلت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يعتبر هذا شي جيد) وبالخصوص صفحة رقم 52 صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة العمليات (السنة في ازدياد من 4 مليون دينار بحريني لغاية 10 مليون دينار بحريني) هل هذا جيد؟ ولماذا؟

**الجواب:** إن وجود تدفقات نقدية إيجابية من الأنشطة التشغيلية هو في حد ذاته جيد لكن فيما يخص النموذج التجاري لعمليات الإقراض فإن وجود فائض إيجابي في التدفقات النقدية يعكس انكماش السوق في ما يخص الطلب على منتجات القروض كما ان انخفاض النقد من مبيعات السيارات يعكس واقعا سلبيا للسوق حيث إن مبيعات سوق السيارات انخفضت بنسبة 35% في عام 2019.

**السؤال الثالث:** صفحة رقم 9، كم نسبة الإشغال المعقولة للشقق المفروشة؟

**الجواب:** بناء على الأوضاع الراهنة لسوق العقارات والشقق المفروشة لعام 2019 فان نسبة الأشغال المعقولة تتراوح ما بين 60% - 70%، اما في ما يخص محفظة الشركة من الشقق المفروشة فان نسبة الإشغال وصلت 85% - 90% في عام 2019.

**السؤال الرابع:** تكرر فقرة السيولة في صفحة 9 سيدي الرئيس وفي صفحة 34 للسيد الرئيس التنفيذي؟

**الجواب:** تمت الإجابة عليه في جواب السؤال الثاني.

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 3 من 10
-----------------	--



**السؤال الخامس:** صفحة رقم 9، رسوم ومكافآت حضور مجلس الإدارة ولجانة وإدارات الشركات التابعة في سنة 2019 مبلغ طائل جدا بلغ 767 ألف دينار بحريني وقد يكون الأعلى ما بين جميع الشركات المدرجة في مملكة البحرين، ما هي آلية هذه المكافآت والرسوم؟ وهل يمكن إعادة النظر لتخفيضها؟ أود أن أطلب من سيدي الرئيس أن تشرح لي وتربط لي هذا المبلغ مع بند رقم 6 من جدول الأعمال مقترح توزيع 440 ألف دينار مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2019؟ الصراحة أرقام فلكية في ظل الظروف التي نمر بها ونتائج الشركة المترجمة، أطلب من مندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وكذلك مصرف البحرين المركزي أن يتدخلوا لإعادة الأمور إلى نصابها وإعطاء كل ذي حق حقه.

**الجواب:** يقسم هذا المبلغ إلى جزئين وهما أتعباب مجلس الإدارة والذي يدفع نهاية كل سنة مالية بناء على قرار الجمعية العامة أما مكافأة بدل حضور الاجتماعات فهي مقتصرة فقط على اللجان المنتبذة من المجلس. كما أن هذه الآلية تم إقرارها في عام 2002 ولم تشهد أي تغيير بزيادة أو نقصان منذ ذلك الحين.

**السؤال السادس:** مجلس الإدارة مكون من 10 أعضاء ولكن لا يوجد تواجد للمرأة؟ بما أنكم سيدي الرئيس رئيس لجنة المكافآت والتعيينات، أرجو منكم إيصال مطالباتنا لكبار المساهمين الرئيسيين بتعيين المرأة في مجلس الإدارة وكذلك حث المرأة لدخول المجلس عن طريق الانتخابات.

**الجواب:** لقد تم أخذ ملاحظتكم بعين الاعتبار فيما يخص تواجد المرأة في مجلس الإدارة.

**السؤال السابع:** صفحة رقم 15، سبعة من الأعضاء لا يملكون أي سهم في الشركة؟ لماذا؟ هل هم مؤمنين بالشركة؟

**الجواب:** خمسة من السبعة الأعضاء المشار إليهم ممثلين عن كبار المساهمين، حيث أن النظام الأساسي للشركة يسمح لكل مساهم يمتلك أكثر من 10% من الأسهم الصادرة أن يكون له ممثلاً في الشركة، وعضوان آخران هما من ذوي الخبرة والكفاءة ويتماشي ذلك مع النظام الأساسي للشركة. كل أعضاء مجلس الإدارة يقومون بالتوقيع على قائمة من المسؤوليات المناطة بهم كونهم أعضاء مجلس إدارة، كما يتم مراجعة أداء كل عضو في نهاية كل عام.

**السؤال الثامن:** كذلك اللجنة الفرعية التي اجتمعت بتاريخ 14 أبريل 2019 بخصوص مراجعة وإقرار عرض قرض مجمع، لا أعتقد أنه كان من الضروري والمنطقي أن تجتمع لأن كان بمكانكم إدراج الموضوع للمجلس بتاريخ 8 مايو 2019 أو للجنة التنفيذية بتاريخ 21 مايو 2019؟ مكلف للمساهمين.

**الجواب:** البت في هذا النوع من القرارات المتعلقة بالتمويل من المصارف يتطلب عدم ادخال أي عضو يكون في موقع تضارب مصالح بالنسبة للتمويل المصرفي المقدم لشركة البحرين للتسهيلات التجارية. كما أن اللجنة التنفيذية لا تستطيع اتخاذ مثل هذه القرارات وذلك بسبب إشكالية النصاب القانوني.

**السؤال التاسع:** صفحة رقم 18 لجنة التدقيق اجتمعت 9 مرات، ماذا كان على جدول الأعمال؟ أطلب الالتزام ب 4 لغاية 6 اجتماعات في السنة؟ مكلف للمساهمين.

**الجواب:** تقوم لجنة التدقيق بالإشراف على 3 مهمات رئيسية وهي أعمال التدقيق وإدارة المخاطر وعمليات الالتزام بمتطلبات البنك المركزي، وبما أن متطلبات مصرف البحرين المركزي وتشريعاته تحمل طابع الديناميكية والتغيير وذلك ما يستدعي عقد هذا العدد من الاجتماعات للاطلاع على مضامين وأثار هذه التغييرات والمتطلبات.

**السؤال العاشر:** لجنة المكافآت اجتمعت مرتين وأطلب انعقادها مرة في السنة أسوة بباقي المؤسسات المالية لأن ذلك مكلف للمساهمين.

**الجواب:** إن اجتماع لجنة المكافآت تتماشي مع الشروط المرجعية لهذه اللجنة والتي تحدد عدد مرات عقد الاجتماع.

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 4 من 10
-----------------	--



**السؤال الحادي عشر:** باقي اللجان التي يرأسها السيد الرئيس التنفيذي، من هم أعضائها وكم مرة تتعقد في الأسبوع أو الشهر أو السنة؟

**الجواب:** فيما يتعلق باللجان التي يرأسها الرئيس التنفيذي فيوجد لكل لجنة مهام تنفيذية لتضمين أعضائها والمهام المناطة بهم، كل لجنة تتشكل من مجموعة من الأعضاء والمدراء التنفيذيين، كُُلُّ في مجاله.

**السؤال الثاني عشر:** صفحة 21، طلبت العام الماضي تضمين اسم الموظف ورقم تلفونه وبريده الالكتروني لكي يتسنى للمساهمين سهولة الوصول الى المجلس إذا دعت الحاجة، أسوة بباقي المؤسسات المدرجة.

**الجواب:** سوف يتم دراسة طلبك وتضمينه في تقرير عام 2020 بإذن الله.

**السؤال الثالث عشر:** صفحة 22 و 23 و 24 و 25 أعضاء الإدارة التنفيذية و المكونة من 20 شخص. أُحَيَّ تعيين رئيس إدارة المخاطر بالشركة في تاريخ 21 يوليو 2019 ونطمع بالمساواة بين الجنسين. عدد أفراد الإدارة كبير جداً، ونطلب تقليصه إلى 6 أشخاص أو بحد أعلى 8 أشخاص لكي يرأسهم السيد الرئيس التنفيذي.

**الجواب:** إن عدد الأعضاء المدرجين تحت قائمة الإدارة التنفيذية لا يرأسهم كلهم الرئيس التنفيذي حيث أن عدد الأفراد الذين يتبعون مكتب الرئيس التنفيذي مباشرة يقدر عددهم 11 مديراً تنفيذياً، 3 منهم يتبعون مكتب الرئيس التنفيذي بناء على إرشادات مصرف البحرين المركزي وإرشادات الحوكمة الرشيدة. أما المدراء العامون للشركات التابعة للمجموعة وهم 6 مدراء عامون يتحتّم عليهم الانضواء تحت مظلة الرئيس التنفيذي للمجموعة فهو المسائل عن الأداء العام للمجموعة.

**السؤال الرابع عشر:** ماذا حدث في استثماراتنا الدولية؟ أربيل، كردستان؟ لم أجد لها ذكر في التقرير البتة؟

**الجواب:** الرجاء الرجوع لصفحة 72 من التقرير السنوي حيث يبين فيه الإفصاح عن قيمة الاستثمار في أربيل، كردستان.

**السؤال الخامس عشر:** بخصوص تأجيل الأقساط لجميع العملاء لمدة 6 شهور، ما هو تأثيره على وضعية الشركة وأدائها و قدرتها على الأداء؟

**الجواب:** سوف يكون لتأجيل الأقساط آثار سلبية على السيولة وكذلك على الربحية لعام 2020، هذه التأثيرات تحت قيد الدراسة والتمحيص لمحاولة تقليل أثرها.

**السؤال السادس عشر:** صفحة رقم 28، أطلب معلومات أكثر عن قروض السيارات لأن النسبتين 35% و 9% لا نستطيع فهم وتحليل ما جرى في هذا القسم المهم، القروض الشخصية، لا توجد أي قيمة أو نسبة، فهي تقريبا غامضة، ولكن الصورة سلبية، القروض الشخصية لا توجد لها قيمة ولا حتى نسبة وهي كذلك غامضة، ولكن تبدو الصورة إيجابية، بطاقات الائتمان 90 ألف بطاقة بنمو 27% من غير أي شفافية أو إفصاح عن حجم المحفظة، تم القفز على خصم الشيكات الأجلة تماماً؟؟

**الجواب:** إن تركيبة محفظة القروض فيما يخص ما تم إقراضه من قروض شخصية وسيارات وقروض عقارية لا يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي لأنها من سبيل الأسرار التجارية التي قد تؤثر سلبيًا على وضع الشركة في المنافسة في السوق وينسحب ذلك على معلومات بطاقات الائتمان.

**السؤال السابع عشر:** صفحة 29 الشركة الوطنية للسيارات، كم سيارة تم بيعها في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 لكل من هوندا (انخفاض أقل من السوق) وشيفروليه و جي أم سي (انخفاض) وكاديلاك-جنرال موتورز (نمو) وشاحنات ماك (الشق العسكري) لا نعلم شي، خدمات ما بعد البيع (ماذا حدث لقيمة ونسبة 2019 و 2018)، ماذا حدث بلغة الأرقام من المركز الخاص للفحص الفني للسيارات ومركز الخدمة السريعة والمركز الثاني للسيارات المستعملة المضمونة؟؟؟

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020
	صفحة 5 من 10



**الجواب:** بلغت مبيعات الشركة الوطنية للسيارات من سيارات العلامتين التجاريتين هوندا وجنرال موتورز في عام 2019 ما مجموعه (2,512 سيارة). أما في ما يتعلق بشاحنات ماك "الشق العسكري" فيوجد للشركة عقد خاص مع حكومة البحرين وبالتالي لا يتم الإفصاح عن أي معلومات متعلقة بعدد السيارات المباعة لوزارتي الداخلية أو الدفاع. أما فيما يخص الفحص الفني للسيارات، فقد استقبل هذا المركز اجمالي عدد سيارات بلغ 1,273 سيارة وكذلك استقبل مركز الخدمة السريعة الواقع في الهمة عدد سيارات بما مقداره 678 سيارة خلال عام 2019.

**السؤال الثامن عشر:** صفحة رقم 30 شركة التسهيلات للسيارات، تم بيع 1000 سيارة في 2019، ولكن كم كان عدد السيارات التي تم بيعها في سنة 2018؟ هل لك أن تبين لي سيدي الرئيس عدد السيارات التي تم بيعها لكل من جي أي سي وهافال وجريت وول وفوتون، ومقارنة بين سنة 2019 و 2018؟

**الجواب:** أما في ما يتعلق بشركة التسهيلات للسيارات فقد تم بيع 872 سيارة من سيارات العلامة التجارية جي أي سي في عام 2019 مقارنة ب892 سيارة في عام 2018. أما في ما يخص سيارات العلامة التجارية هافال فقد تم بيع 42 سيارة في شهر ديسمبر عام 2019 حيث تم إطلاق هذه العلامة التجارية في أواخر شهر نوفمبر. أما بالنسبة إلى المبيعات من سيارات العلامة التجارية فوتون فقد بلغت 65 سيارة في عام 2019.

**السؤال التاسع عشر:** صفحة رقم 32 شركة التسهيلات لتأجير السيارات، أود أن أطلب تفاصيل التأجير اليومي والتأجير الطويل الأجل والتأجير القصير الأجل؟ نسبٌ وقيمٌ ومقارناتٌ بين سنة 2019 و 2018؟ أنواع السيارات التي تم تأجيرها؟

**الجواب:** لقد حافظت شركة التسهيلات لتأجير السيارات منذ تأسيسها على معدل صحي بمقارنة التأجير الطويل المدى للتأجير قصير المدى لأطولها من السيارات، أن نسبة التأجير طويل المدى 70% مقارنة مع 30% للتأجير قصير المدى والذي يشمل التأجير اليومي والشهري.

**السؤال العشرون:** صفحة رقم 32 شركة التسهيلات لخدمات التأمين، نطلب تفصيل لكل قسم من الأقسام (تأمين السيارات و التأمين على المنازل والتأمين على الحياة وتأمين السفر والتأمين الصحي) نسبٌ وقيمٌ ومقارناتٌ بين سنة 2019 و 2018؟

**الجواب:** قامت شركة التسهيلات للتأمين بإصدار 27 ألف بوليصة تأمين على السيارات في عام 2019 بزيادة 1% مقارنة بالعام الماضي. كما تركز الشركة على زيادة حصتها في سوق التأمين الصحي نظراً للنمو المتوقع في هذا القطاع.

**السؤال الحادي والعشرون:** صفحة رقم 34 شركة التسهيلات للخدمات العقارية (تأجير ووساطة عقارية وخدمات تشمين وإدارة وتطوير عقارات واستثمار عقاري) نسبٌ وقيمٌ ومقارناتٌ بين سنة 2019 و 2018؟

**الجواب:** أما فيما يتعلق بشركة التسهيلات للخدمات العقارية فإن دخل الإيجار يمثل نسبة 78% من دخل الإيجار والتأمين، وقد شهد هذا الخط زيادة تماشياً مع الزيادة في المحفظة العقارية.

**رابعاً: مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليها.**

**السؤال الأول:** أطلب التداول سيدي الرئيس مع السادة المراجعين الخارجيين بخصوص إيضاح رقم 4 إدارة المخاطر المالية، صفحة 77 فقرة (د) مخاطر التشغيل، لا توجد بيانات مالية مثل باقي الفقرات؟

**الجواب:** تمت مناقشته في اجتماع الجمعية العامة العمومية.

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 6 من 10
-----------------	--



**السؤال الثاني:** سيدي الرئيس الشركة استطاعت أن تحافظ وتعظم حقوق الملكية لتصل 152 مليون دينار بحريني في سنة 2019 بالمقارنة مع 145 مليون دينار بحريني وهذا يحسب لكم، و لكن زيادة الأصول والفوائد المكتسبة وصافي الفوائد المكتسبة لم يشفع للشركة لكي تنمي مجموع الإيرادات التشغيلية بل هي في انخفاض، والربح قبل مخصص انخفاض القيمة على القروض والذمم المدينة في تراجع بواقع مليون ونصف دينار بحريني في العام 2019 بالمقارنة بالعام 2018؟

**الجواب:** تم الرد عليه في جواب السؤال الأول لدى مناقشة تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019.

**السؤال الثالث:** انخفاض في رسوم وعمولات مكتسبة بالرغم من الزيادة الجيدة بواقع 5% في محفظة التمويل؟ إيضاح 17 صفحة و 48 و صفحة 86

**الجواب:** ان الانخفاض في الرسوم والعمولات المكتسبة يعود للتغيرات في المعايير المحاسبية.

**السؤال الرابع:** لماذا تم استبدال السندات بالقروض البنكية؟ يبدو لي أن القروض أعلى من السندات؟ إيضاح 13

**الجواب:** بالنظر إلى أوضاع السوق الحالية، فإن إصدار السندات يُعدُّ مكلفاً إذا ما قورن بإصدار القروض المصرفية وذلك لأن تكلفة السندات تتماشى مع التصنيف الائتماني للمملكة وحيث ان المخاطر المرتبطة بالتصنيف الائتماني للدولة ارتفعت نظراً لانخفاض اسعار النفط. فان إصدار القروض المصرفية يعتبر الخيار الأمثل.

**السؤال الخامس:** الذمم الدائنة في ارتفاع ولايقابلها ارتفاع الذمم المدينة؟ انخفاض في الذمم المدينة؟ صفحة 47

**الجواب:** لقد تم إيضاح هذه النقطة في الاجتماع حيث تم ذكر أنه لا توجد هناك علاقة مباشرة بين الذمم الدائنة والذمم المدينة. حيث أن ارتفاع الذمم الدائنة راجع إلى تغيير المعيار المحاسبي الخاص بعقود الإيجار. أما فيما يخص الذمم التجارية المدينة فهي مرتبطة بالبيع. وقد انخفضت الذمم المدينة وذلك لانخفاض في مبيعات السيارات إجمالاً.

**السؤال السادس:** المخزون في زيادة إيضاح 10 صفحة 47؟

**الجواب:** إن ارتفاع المخزون في عام 2019 عائدٌ بالأساس إلى تراكم مخزون السيارات خلال العام مقارنة بعام 2018. حيث وصل مخزون السيارات في عام 2019 إلى 15 مليون دينار بحريني مقارنة 10 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام السابق.

**السؤال السابع:** إيضاح رقم 8 صفحة 81 خسائر الائتمان المتوقعة مرتفعة لتصل 23 مليون دينار بحريني في سنة 2019 مقارنة مع 17 مليون دينار بحريني في سنة 2018

**الجواب:** تم الرد عليه في جواب السؤال الأول لدى مناقشة تقرير مجلس الإدارة لسنة 2019.

**السؤال الثامن:** إيضاح 16 صفحة 86 عائدات المركبات إنخفاض في بيع السيارات وملحقاتها وكذلك في تراجع في تصليح السيارات وخدمات ما بعد البيع؟؟

**الجواب:** من الملاحظ انخفاض مبيعات السيارات في عام 2019 كما ذكرنا سابقاً وذلك تماشياً مع الانكماش في مبيعات السيارات في البحرين بشكل عام كما ان تزويد السيارات الحديثة بأعلى التقنيات وخاصة تقنية الاستشعار (sensors) أدى إلى تقليل عدد الحوادث البسيطة، وبالتالي انخفاض إيرادات ما بعد البيع.

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 7 من 10
-----------------	--



**السؤال التاسع: مصروفات تشغيلية أخرى تحتاج للضبط والترشيح؟**

**الجواب:** إنَّ الارتفاع في المصروفات التشغيلية الأخرى عائدٌ بصورةٍ أساسيةٍ للتغيرات في المعيار المحاسبي الخاص بعقود الإيجار. كما تقوم الشركة بصورةٍ دوريةٍ بمراجعة كافة العقود مع الأطراف الأخرى لضبط المصروفات.

**السؤال العاشر:** إيضاح رقم 22 صفحة 88 المعلومات القطاعية، كل القطاعات الأربعة في تراجع من غير استثناء؟

**الجواب:** تم الإيضاح من خلال النقاط المذكورة أعلاه.

**خامساً: اعتماد توصية صافي الأرباح سنة 2019:**

**السؤال الأول:** أود أن أتعرف على آلية التخصيصات المقترحة؟ لماذا كل سنة يتم تغييرها؟ أين المنح؟

**الجواب:** أنَّ تخصيصات الأرباح مبنيةٌ على احتياجات الشركة من السيولة وذلك للاستمرار في عملياتها التشغيلية والاستثمارية.

**سادساً: الموافقة على مقترح توزيع مبلغ 440,000 دينار بحريني مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2019.**

**الملاحظة الأولى:** مبلغ كبير جدا ولا يتناسب مع الأداء المتراجع وبالخصوص مع المبالغ الطائلة التي تم استلامها حسب صفحة 9 والبالغة 767 ألف دينار بحريني. أسجل اعتراضي.

**الجواب:** تمت الإجابة عليه في جواب السؤال الخامس لدى مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2019 أعلاه، وكذلك في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

**ثامناً: مناقشة تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه:**

**السؤال الأول:** نود أن نعرف الأعضاء المستقلين من غير المستقلين وثم التنفيذيين من غير التنفيذيين.

**الجواب:** الأعضاء المستقلون، هم: عبد الرحمن يوسف فخرو، وخالد محمد علي مطر، وإبراهيم عبد الله بوهندي، وسيد عبد الغني حمزة قاروني ويوسف صالح سلطان خلف. والأعضاء غير المستقلين، هم: رياض يوسف حسن ساتر، وعبد العزيز عبد الله عبد العزيز الأحمد، والدكتور عبد الرحمن علي سيف، وعبد الله محمد آل محمود، ومحمد جهاد بوكمال.

**عاشراً: تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية 2020 بعد موافقة مصرف البحرين المركزي، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:**

**السؤال الأول:** منذ كم سنة ونحن نتعاقد مع نفس الشركة؟ ولغاية كم سنة سوف نواصل معهم؟ للأبد؟ أرجوكم قوموا بالتغيير لأن في ذلك مصلحة للمساهمين والإدارة؟ أعترض.

**الجواب:** يتم تغيير مدير التدقيق كل 5 سنوات والشركة ملتزمة بقرار وزارة التجارة و مصرف البحرين المركزي في ما يخص تغيير مدقق الحسابات.

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 8 من 10
-----------------	--



**المطلب الثالث: الاستفسارات والملاحظات المستلمة من المساهم أحمد فخر المتعلّقة بالتقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية لعام 2019 وذلك بحسب ترتيب جدول أعمال الجمعية العامة العادية:**

**أولاً: قراءة محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية المنعقد في 2019/03/26 والمصادقة عليه.**

**الملاحظة الأولى:** البند الرابع، السطر الرابع " أقترح أحد المساهمين ذكر رؤية الشركة .." طبعا المساهم هو أنا ولقد قدّمت نفسي قبل أن أطرح الاقتراح. السؤال السيد الرئيس هل سياسة الشركة لديكم هي عدم ذكر اسم المساهم؟ مع أن الأفضل قانونياً وأدبياً ذكر أسماء المساهمين عند إبداء أية ملاحظات أو اعتراضات أو تحفظات في اجتماعات الجمعية العامة العادية وذلك حفاظاً على لحقوق الشركة في حالة المنازعات القانونية. هل من متّين من الأعضاء المساهمين؟

**الجواب:** تمت الإجابة عليها في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

**ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليه:**

**الملاحظة الأولى:** التقرير السنوي: صغير قياساً بحجم الشركة، حبذا لو يكون التقرير أكبر وأعمق في العام القادم. وكذلك الطباعة والورق الغير لامع دون المستوي لذا يصعب قراءته.

**الجواب:** تمت الإجابة عليها في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

**الملاحظة الثانية:** ذكرت الرؤية والرسالة في صفحة رقم 4 و5، ولم تذكر القيم؟ كذلك أود إعادة ترتيب أولويات الرسالة لتكون النقطة الخامسة في المقدمة إن لم تكن هي النقطة الأولى.

**الجواب:** تمت الإجابة عليها في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

**الملاحظة الثالثة:** تقرير رئيس مجلس الإدارة: ص 8 و9 الفقرة الثانية "ويعزى سبب انخفاض الأرباح بشكل رئيسي إلي ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة التي سجلتها الشركة، تحسبا من أي انخفاض متوقع في السيولة لدي زبائن الشركة في المستقبل .." لم تذكر السيد الرئيس في تقريرك حجم أو نسبة المخصصات التي سجلتها الشركة؟ وكذلك مقارنتها بالعام الماضي 2018؟ (طبعا أنت ذكرت صافي الأرباح فقط) طبعا الأرقام ذكرت في صفحة 48 لكن من الأفضل ذكرها في تقريرك أنت كذلك (مخصص انخفاض القيمة على القروض والذمم المالية، صافية من المبالغ المستردة) انخفاض من 3.649 مليون دينار بحريني لتتضاعف لغاية 7.968 مليون دينار اي زيادة %118؟ هل ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة هي عامة للمحفظة أم خاصة لعملاء معينين؟ هل هذا سوف يتكرر أو يزيد في سنة 2020؟

**الجواب:** تمت الإجابة عليها في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

**رابعاً: مناقشة الحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 والمصادقة عليها.**

**الملاحظة الأولى:** صفحة 9 الفقرة قبل الاخيرة " ... نشير إلى أن إجمالي المبالغ التي دفعت لاجراء مجلس الإدارة في عام 2019، مقابل رسوم ومكافآت حضور اجتماعات المجلس ولجانه ومجالس إدارات الشركات التابعة، بلغ 767 ألف دينار بحريني (حسب ايضاح 23 صفحة 89) وفي ص 52 التدفقات النقدية من أنشطة العمليات: مكافأة مجلس الادارة المدفوعة 535 الف دينار بحريني. هل من توضيح السيد الرئيس؟ لأن الجمعية العامة وافقت على مقترح توزيع مبلغ 550 ألف دينار بحريني لماذا هذا الاختلاف/الفرق بين الرقمين؟

**الجواب:** تمت الإجابة عليها في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 9 من 10
-----------------	--



**ثامنا: صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات والتزام الشركة بمتطلبات مصرف البحرين المركزي للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31، وذلك من خلال ما ورد في التقرير السنوي للعام 2018 المطبوع والمنشور على موقع الشركة الإلكتروني.**

**السؤال الأول:** صفحة رقم 14 وردت فقرة " تدريب أعضاء مجلس الإدارة.."، لكن لم يذكر التقرير كم ساعة حضرها السادة الأعضاء وما هي الدورات؟ وإذا الشئ بالشئ يذكر، السيد الرئيس قبل أسبوع في الجمعية العمومية لبنك البحرين والكويت ذكر التقرير نوع البرامج وعدد الساعات التي حضرها كل من أعضاء مجلس الإدارة.

**الجواب:** يحتل تدريب أعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصاً أساسيين يزاولون مهمات قيادية في الشركة، مكان الصدارة ضمن سلم أولويات الشركة، والتي تضمن حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة على برامج كافية للتدريب والتنمية المهنية المستمرة CPD Training بموجب متطلبات مجلد القوانين التنظيمية للتدريب والكفاءة المهنية لمصرف البحرين المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء في معهد المدراء ومقره المملكة المتحدة، والذي يوفر مزايا لأعضائه ويتيح لهم فرصة الاطلاع على المكتبة الرقمية والمصادر الأخرى المتوافرة على الشبكة العنكبوتية والتي من شأنها أن تحيط كل عضو علماً بأحدث الاتجاهات والموضوعات المتعلقة بمجلس الإدارة وحوكمة الشركات.

**السؤال الثاني:** صفحة رقم 16 مجلس الإدارة اجتمع 9 مرات في سنة 2019 ( فقد قام المجلس بعقد خمسة اجتماعات اعتيادية، وأربعة اجتماعات غير مجدولة في عام 2019) وهذا عدد مضاعف، أليس كل اجتماع فيه تكلفة علي المساهمين؟ أليس هذا مكلف للمساهمين؟ ماذا كان على جدول الأعمال خصوصاً في الاجتماعات الغير مجدولة؟ وماذا عن دور اللجنة التنفيذية؟

**الجواب:** تمت الإجابة عليه في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

**السؤال الثالث:** لأن في صفحة 17 اللجنة التنفيذية اجتمعت 7 مرات؟ لماذا؟ ماذا كان على جدول الأعمال؟ الاجتماعات كثيرة وقد تتداخل في صلاحيات الإدارة التنفيذية؟ الهدف من الملاحظة السيد الرئيس، أليست هذه الاجتماعات مكلفة للمساهمين؟

**الجواب:** تمت الإجابة عليه في محضر اجتماع الجمعية العامة المنعقدة في 31 مارس 2020.

.....  
السيد جلال جعفر الموسوي  
سكرتير مجلس الإدارة

.....  
عبد الرحمن يوسف فخرو  
رئيس مجلس الإدارة

التوقيع المعتمد	ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الخامس والعشرين – 31 مارس 2020 صفحة 10 من 10
-----------------	---